



الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01/155/(03/21)/40-خ(0075)

كلمة

معالي السيد بلل محمد عثمان
وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي
جمهورية الصومال الفيدرالية

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته العادية (155)

القاهرة:

الأربعاء 3 مارس / آذار 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الشيخ/محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية دولة قطر الشقيقة، رئيس الجلسة.

أصحاب السمو والمعالي.

معالي السيد / أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية.

أصحاب السعادة السفراء والمندوبين الدائمين، السيدات والسادة.

الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, وبعد ،،،

أيها الأخوة الأعزاء

إنه لشرف عظيم لى فى البداية ، أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لجمهورية مصر العربية الشقيقة دولة المقرر رئيسا و حكومة وشعبا على ما لمسناه من كرم الضيافة و حسن الإستقبال منذ وصولنا إلى أرض الكنانة.

كما يسعدنى أن أعبر عن خالص الشكر والتقدير لجمهورية مصر العربية الشقيقة، ممثلة بوزيرها الخارجية معالي الأخ السيد /سامح شكري - رئيس الدورة السابقة، وما بذله من جهود جبارة التي ساهمت فى تسهيل اجتماعاتنا ومتابعة قضايانا العربية التي كانت لها الأثر البالغ على عملنا العربي المشترك.

كما أوجه التهنئة الحارة الى الاخ سعادة الشيخ/محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية دولة قطر الشقية ، رئيس الجلسة ، متمنيا لمعاليه التوفيق والنجاح فى أعمال هذه الدورة التي نتمنى أن تحقق أهدافنا المنشودة و تعالج قضايانا فيما يعزز عملنا العربي المشترك.

وكذلك أود أن أعرب عن امتناني للجهود المثمرة التي تقوم بها الأمانة العامة وعلى رأسها معالي الأخ/ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، في دفع بعملنا العربي المشترك نحو الأفضل ، وفي الإعداد والتحضير الجيد و حسن التنظيم لهذا الإجتماع الذي يأتي في ظل إنتشار جائحة كورونا ، والشكر موصول لأصحاب السعادة السفراء و المندوبين على الأداء المميز والرفيع، وأرحب هنا زملائي وزراء الخارجية الذين شاركوا معنا في أول مرة هذا الإجتماع.

أصحاب السمو والمعالي.

يأتي انعقاد هذه الدورة الهامة في وقت تواجهه بلادنا العربية ازمتات وتحديات مختلفة، وتتضاعف فيه الأخطار، الأمر الذي يجعل ضرورة تنمية الي تنسيق وتضامن أكثر مما مضى وذلك لتحقيق الاستقرار الذي بدونه لا تنمية ولا عمران لبلداننا ولا رفاهية وعيش كريمة لمواطنينا.

أما انتشار ظاهرة الإرهاب وتبعاتها أثرت سلبا على التنمية الشاملة في بعض دولنا العربية وفي هذا الصدد، نؤكد على عزمنا في مواصلة التعاون والتنسيق بيننا لاستئصال هذه الآفة من جذورها، وأنا على ثقة تامة من أن عزمنا وإرادتنا القوية قادرة على معالجة مشاكل الحاضر وتحديات المستقبل.

إن التحديات التي تمر بها المنطقة العربية أضيفت لها ما خلفته جائحة كورونا من تداعيات صحية واقتصادية واجتماعية ونفسية تشكل مخاطر عالمية، وهذا يدفعنا الى بذل مزيد من التنسيق والتعاون فيما بيننا للتغلب على هذه الجائحة التي كادت أن توقف حركة الحياة في العالم، حيث أصبح كل إهتمامنا كدول هو حماية المواطنين من هذا المرض الخطير الذي أجتاح العالم بأسره، وفي هذا الصدد فقد وضعت بلادنا خطة عمل بالتنسيق مع الدول الشقيقة

والصديقة لبلادنا وذلك لمواجهة خطورة هذه الجائحة وحماية شعوبنا.

أصحاب السمو والمعالي الوزراء.

أما حول القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، نؤكد التمسك بمبادرة السلام العربية كخيار استراتيجي، والقرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الشأن، ونقف إلى جانب أشقاءنا في دولة فلسطين، ونؤيد حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة.

وفيما يخص التطورات الأخيرة في كل من سوريا واليمن الشقيقة، نحدد التزامنا الكامل بوقوف إلى جانب تطلعات شعوبهم لتحقيق الأمن والإستقرار والحفاظ على سيادة ووحدة أراضيهم، كما نؤكد تضامننا الكامل مع دولة ليبيا الشقيقة في وحدة وسيادة الدولة على كامل أراضيها والحفاظ على مواردها.

لذلك، ندعوا مجددا لهذا المجلس إلى بذل مزيد من التعاون والتنسيق وتفعيل دوره من خلال إيجاد رؤية عربية موحدة وتعزيز تضامننا العربي، ولا بد من استفادة قدراتنا البشرية ومواردنا الاقتصادية التي تساعدنا على تنمية منطقتنا لتنفيذ رؤيتنا العربية المشتركة، وكذلك توحيد مواقفنا العربية والدفاع عن مصالحنا المشتركة في مختلف محافل الإقليمية والدولية.

أصحاب السمو والمعالي.

فيما يخص الصومال، فإن حكومة جمهورية الصومال الفيدرالية حققت تطورات إيجابية في الفترات الماضية من تطوير وإعادة بناء مؤسسات الدولة ومواصلة تنفيذ برامجها الأولوية وتقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، ونطلب من أشقائنا الدول العربية تنفيذ القرارات ذات الصلة بالصومال في القمم السابقة وخاصة اعفاء

الديون الخارجية ودعم مالي لموازنة حكومة الصومال ودعم مؤسسات الدولة وإعادة الإعمار.

وبالنسبة لإجراء الانتخابات الوطنية فإن الحكومة الصومالية عملت باستمرار وبطريقة حازمة لإجراء انتخابات حرة على النحو المنصوص عليه في الدستور المؤقت. والذي يضمن المواطنين لانتخاب قاداتهم عبر الاقتراع المباشر لأول مرة منذ 50 عامًا، ولكن تقديرا وجهات النظر لبعض الولايات المحلية وتفضيلها العودة للانتخابات غير المباشرة، وبعد مفاوضات بين الجانبين، فإن الحكومة الفيدرالية والولايات الأعضاء توصلوا إلى إتفاقية سياسية حول الانتخابات في يوم 17 سبتمبر والتي صادق عليها البرلمان الفيدرالي بمجلسيه الشعب والشيوخ في نهاية شهر سبتمبر 2020م، وإنطلاقا من هذه الإتفاقية و شعور الحكومة الصومالية بتحمل مسؤوليتها تجاه الانتخابات، تلتزم الحكومة الصومالية أن تتم العملية الانتخابية المنتفقا عليها بطريقة عادلة وشفافة، ومقبولة على نطاق واسع وأن تكون سليمة وفيها مشاركة أوسع وشاملة أكثر مما كانت عليه قبل أربعة أعوام.

وأعلن هذا المنبر أن أي الضغوط غير المبرر من المحور الأجنبي ومحاولة تدخلاتهم في شؤون الداخلية الصومالية لن يحدد مستقبل الصومال بعَدَ الله، إن مصير الصومال سيحدده الشعب الصومالي الذي يتمتع بالثقة والخبرة ولا يمكن للصومال أن تعود إلى ماضيها الأليم والجريح....

أيها الإخوة الأعزاء،

وفي الختام، نجدد عزمنا في بذل كل الجهود لخدمة قضايا بلداننا العربية، وندعو الله ان يوفقنا بما فيه خير امتنا، وأخيرا أكرر الشكر لمعالي الأخ رئيس الجلسة ومعالي الأخ الأمين العام لجامعة الدول العربية، وكل الحاضرين في هذا الاجتماع.

ودمتم في عون الله وحفظه،،،

وَفَّقَكُمُ اللَّهُ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ،